الأنباء
السبت 9 مايو 2015

عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

رئيس بوروندي سيتقدم رسميا بطلب ترشحه لولاية ثالثة

بوغومبورا ـ رويترز: قال حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديموقراطية الحاكم في بوروندي امس إن الرئيس بيير نكورونزيزا سيتقدم إلى اللجنة الوطنية للانتخابات بطلب ترشحه لولاية ثالثة. وحددت اللجنة اليوم مهلة نهائية للراغبين في المنافسة في الانتخابات الرئاسية للتقدم بطلبات ترشيحهم. ورد باسكال نيابيندا رئيس الحزب الحاكم على رسالة من «رويترز» عن موعد تقدم نكورونزيزا بطلب ترشحه للجنة بالقول في رسالة نصية عبر الهاتف «في غضون ساعات قليلة».

حصد 331 مقعدا مقابل 232 "للعمال".. و"القوميون" يكتسحون في أسكتلندا.. واستقالة زعماء "العمال" و"الديموقراطيين الأحرار"

البريطانيون يمنحون «المحافظين» ثقتهم مجدداً.. وكاميرون لولاية ثانية منفرداً

رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون وزوجته سامانثا أمام 10 داوننغ ستريت في طريقهم إلى قصر بكنغهام لرؤية الملكة اليزابيث الثانية أمس (أ.ب)

الانتخابات التشريعية البريطانية

النتائج بعد احتساب 649 من اصل 650 مقعدا (والتغير بالمقارنة مع انتخابات 2010)

حزب المحافظين 330 *(+23)*

↑ الغالبية المطلقة: 326

حزب العمال 232 *(-26)*

الحزب الوطني الاسكتلندي 56 *(+50)*

احزاب اخرى 20 *(+1)*

حزب الديموقراطيين الليبراليين 8 *(-48)*

حزب استقلال المملكة المتحدة 1 *(+1)*

الخضر 1 *(0)*

عدد مقاعد مجلس العموم: **650**

المصدر: بي بي سي AFP

لندن ـ عاصم علي ـ ووكالات:

حقق رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون انتصارا كبيرا في انتخابات تشريعية كان وقعها كالزلزال، حيث اطاحت بزعماء ثلاثة احزاب، وتهدد بخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، في حين اكتسح القوميون المطالبون بالاستقلال المقاعد المخصصة لاسكتلندا.

وعقب الانتهاء من فرز الأصوات أمس، اظهرت النتائج غير الرسمية حصول حزب المحافظين برئاسة كاميرون على 331 مقعدا أي الأكثرية المطلقة من اصل 650 مقعدا مقابل 232 لحزب العمال، و56 للقوميين الاسكتلنديين، وثمانية لليبراليين الديموقراطيين، ومقعد واحد لحزب استقلال المملكة المتحدة (يوكيب).

وأحرز القوميون الاسكتلنديون انتصارا يرمز الى نهاية حزب العمال في مقاطعتهم مع فوز مرشحتهم ماري بلاك، الطالبة البالغة من العمر 20 عاما التي تمكنت من إزاحة أحد أبرز أوجه حزب العمال دوغلاس الكسندر.

وأصبحت بلاك اصغر نائب يدخل قصر وستمنستر منذ نحو ثلاثة قرون ونصف القرن، منذ عام 1667 تحديدا.

وبعد تأكد فوز حزبه بالأغلبية، وصل كاميرون الى قصر باكنغهام حيث استقبلته الملكة اليزابيث الثانية وطلبت منه تشكيل الحكومة المقبلة، التي ستكون «حكومة محافظين» حيث لن يكون كاميرون بحاجة لتحالفات خلال ولايته الثانية رئيسا للوزراء.

الملكة إليزابيث الثانية استقبلت كاميرون في قصر باكنغهام وطلبت منه تشكيل الحكومة المقبلة

وبعد مغادرته قصر باكنغهام متوجها الى مقر رئاسة الوزراء في 10 «داوننغ ستريت»، قال رئيس الوزراء المكلف: «اريد الآن تشكيل حكومة من الغالبية المحافظة».

وسارع زعيم حزب المحافظين الى اعادة تعيين جورج اوسبرن في منصب وزير المالية وتيريزا ماي لوزارة الداخلية وفيليب هاموند للخارجية في حكومته الجديدة، وذلك في تغريدات كتبها على حسابه على موقع «تويتر».

وكان كاميرون قد استبق هذه النتائج بإعلانه منذ فجر امس، انه سيفي بوعده وسينظم استفتاء قبل نهاية 2017 حول بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي وهو امر يثير قلق شركائه الأوروبيين نظرا لاحتمال ان يصبح ذلك حقيقة.

وأعلنت لجنة الانتخابات البريطانية ان نسبة المشاركة في الانتخابات العامة بلغت 66,1٪ اي ما يعادل 46,424 مليون ناخب.

وذكرت اللجنة ان حزب المحافظين الفائز حصل على نسبة 36,9٪ من الأصوات وهو ما يمثل اكثر من 11,33 مليون صوت، بينما حصل حزب العمال على نسبة تأييد بلغت 30,4٪ او 9,34 ملايين صوت في حين حصل الحزب القومي الاسكتلندي على 1,4 مليون صوت.

وأظهرت الأرقام صعود حزب الاستقلال البريطاني ليصبح ثالث أقوى حزب في البلاد من حيث عدد الأصوات والتي وصلت الى 3,88 ملايين صوت او ما يعادل 12,6٪ مع انها لم تمكنه سوى من الفوز بمقعد برلماني واحد. وتراجع حزب الديموقراطيين الأحرار الذي شارك في الحكومة الائتلافية السابقة الى المركز الرابع بمجموع 2,415 مليون صوت.

وبسبب هذه النتائج، اعلن زعيم حزب «يوكيب» الشعبوي المناهض لأوروبا، نايجل فاراج، عن استقالته، بسبب خسارته في دائرة ساوث ثانت.

وبعده بقليل، اعلن زعيم «الاحرار الديموقراطيين» نيك كليغ استقالته بعد ليلة «مدمرة»، حسب قوله. وقد خسر هذا الحزب، شريك المحافظين في الحكومة المنتهية ولايتها، معظم مقاعده الـ56 ولم يحتفظ سوى بثمانية، وقال كليغ الذي احتفظ بمقعده في شيفيلد «كانت ليلة قاسية». وتبعهما زعيم حزب العمال اد ميليباند الذي اعلن تحمله «المسؤولية الكاملة عن الهزيمة» متكلما عن «ليلة مخيبة للآمال» بالنسبة لحزبه.

وصرح في كلمة ألقاها أمام أنصاره: «هذا ليس الخطاب الذي اردت إلقاءه»، مضيفا «حان الوقت كي يتولى شخص آخر الدفع بمصالح الحزب (...) بريطانيا بحاجة الى حزب عمال قوي قادر على اعادة البناء بعد هذه الهزيمة».

وقدم مليباند اعتذاره الى النواب الخاسرين بشكل خاص وسلم الرئاسة خلال الفترة الانتقالية لنائبته هارييت هرمان بانتظار انتخاب رئيس جديد.

وقال قبل ان يشكر ناخبيه وانصاره على تويتر: «انه يوم حزين لكن المعركة مستمرة. حزب العمال سيواصل الدفاع عن العمال».

وجاءت نتائج الانتخابات مغايرة تماما لتوقعات استطلاعات الرأي، فحتى إقفال مراكز الاقتراع مساء أمس الأول، كانت التوقعات تؤشر إلى تعادل حزبي «العمال» و«المحافظين»، لاسيما ان هذه الاستطلاعات أجمعت على ذلك لأسابيع وحتى قبل يوم من الانتخابات.

إلا أن هيئة الإذاعة والتلفزيون البريطانية (بي. بي.سي) أعلنت بعيد إقفال مراكز الاقتراع، استطلاعا للناخبين يعطي «المحافظين» 316 نائبا و«العمال» 238 و«الديموقراطيين الأحرار» 10، وهي نتيجة أقل من الغالبية التي فاز بها حزب رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون.

إلا ان ضيوف التلفزيون والمعلقين السياسيين رفضوا هذه النتيجة، وسارع اللورد أشداون، أحد أبرز رموز «الديموقراطيين الأحرار» إلى التوقع بحصول حزبه على أكثر من 30 مقعدا، ووعد المشاهدين من على شاشة «بي بي سي» بـ«أكل قبعتي» إذا صح استطلاع التلفزيون.

فما كان من مقدم البرنامج على «بي بي سي» الا ان عاجله بالسؤال: «هل لديك قبعة لتأكلها؟»، فأجابه اللورد أشداون: «كلا لكن سأشتري واحدة لهذه المناسبة». ثم سأله الصحافي مجددا: «هل بإمكاني شراء واحدة لك؟»، ووافق أشداون «بشرط أن تكون مصنوعة من المرزبانية»، حشوة حلوى السكاكر التقليدية في المملكة المتحدة.

وعود «المحافظين»: صلاحيات أمنية واسعة وقوانين لمكافحة «التطرف» واستفتاء حول أوروبا

لندن ـ عاصم علي

لم تكن نتائج الانتخابات العامة في بريطانيا قد خرجت بعد عندما أعلنت وزيرة الداخلية البريطانية تيريزا ماي أن حزب «المحافظين» سيدفع باتجاه اقرار قانون يمنح الاستخبارات والشرطة في البلاد صلاحيات واسعة بينها التنصت على المواطنين وشبكة الانترنت دون إذن قضائي.

وسبق أن وعد رئيس الحكومة ديفيد كامرون في أعقاب الاعتداء على مجلة «تشارلي هبدو» في فرنسا، بتمرير مشروع القانون المعروف رسميا باسم «قانون داتا الاتصالات»، والذي بات موضع جدل نتيجة اعتراض جماعات حقوقية على خلفية انتهاك حريات الأفراد وخصوصياتهم، لكن ماي قالت بعد الانتخابات إن القانون لا يعني اطلاع السلطات على كل الرسائل الالكترونية وخلافها من مواد الانترنت، بل فقط عندما يكون هناك تحقيق في المسألة.

ومن بين وعود كامرون في الانتخابات البريطانية منح السلطات صلاحية سحب جوازات سفر مواطنين بريطانيين متهمين بالارهاب، وهو غير مسبوق في المملكة المتحدة وتصفه جماعات حقوقية بأنه انتهاك صارخ لحقوق الانسان. كما سيجري كامرون استفتاء حول بقاء المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي عام 2017.

وسيقر اجراءات جديدة لمنع تدفق المهاجرين، وفرض قيود على تأشيرات الطلاب الأجانب، وسيسعى زعيم «المحافظين» إلى منع حصول المواطنين الأوروبيين على اعفاءات ضريبية ومساعدات عائلية إلا في حال عملوا في المملكة المتحدة ودفعوا الضرائب لسلطاتها لفترة 4 سنوات.

«طالبان» تتبنى مقتل سفيري النرويج والفلبين: كنا نستهدف نواز شريف

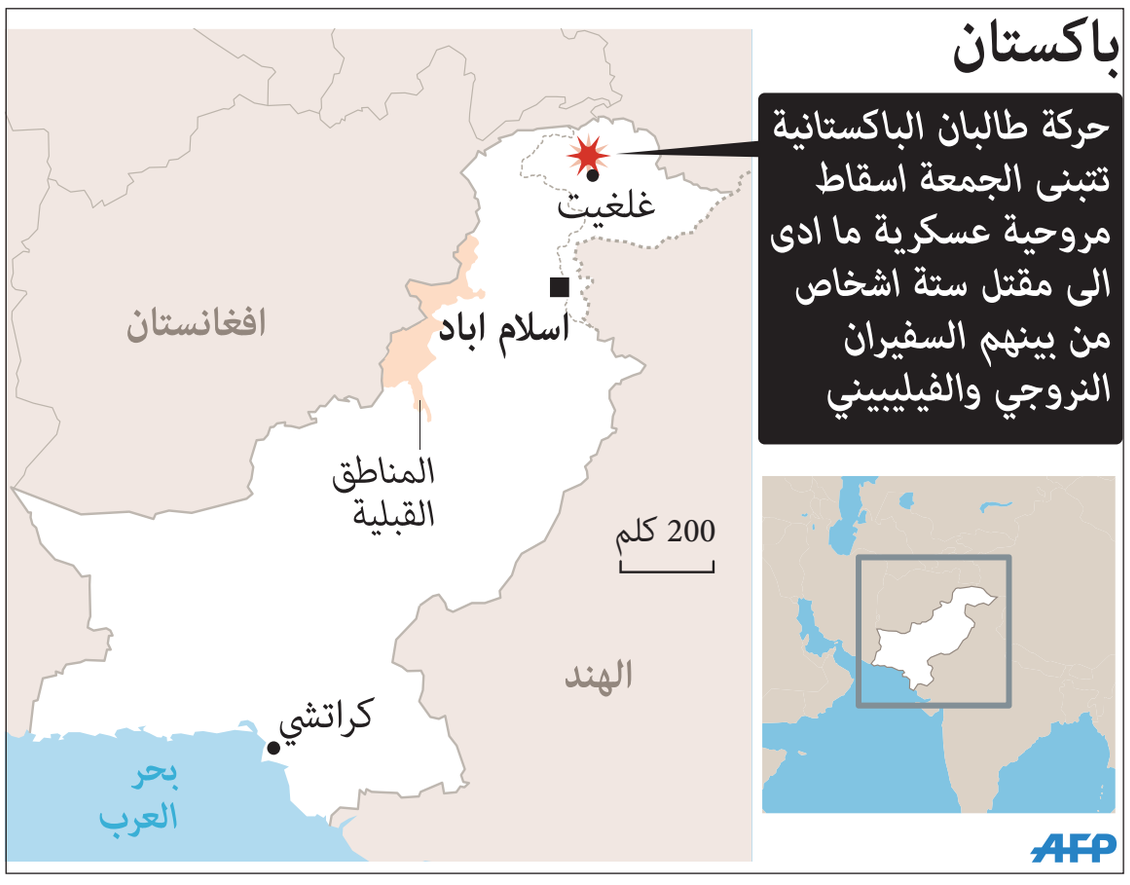

غيلغيت ـ أ.ف.ب: تبنت حركة طالبان الباكستانية امس اسقاط مروحية عسكرية ادى الى مقتل ستة اشخاص من بينهم السفيران النروجي والفلبيني، مؤكدة انها كانت تستهدف رئيس الوزراء نواز شريف.

وأكد المتحدث باسم الحركة محمد خرساني في بيان بالاردو ان «المروحية اسقطت بصاروخ مضاد للطائرات، ما ادى الى مقتل الطيارين وكثير من السفراء الاجانب».

وأضاف ان «مجموعة خاصة من حركة طالبان باكستان اعدت خطة محددة لاستهداف نواز شريف في اثناء زيارته، لكنه نجا لأنه استقل مروحية اخرى».

وتعذر تأكيد هذه المعلومات على الفور، لكن منطقة غيلغيت ـ بالتيستان حيث تحطمت الطائرة غير معروفة بانها معقل للحركة المتشددة.

ولم يعلق المسؤولون حتى الان على تبني طالبان. وأصدرت وزارة الدفاع بيانا اكد فتح تحقيق في سبب تحطم المروحية.

وكان مكتب شريف اصدر في وقت سابق بيانا أفاد بان طائرته كانت تتجه الى منطقة غيلغيت عند وقوع الهجوم لكنها عادت الى اسلام اباد بعد اعلان تحطم المروحية.

وصرح مسؤول كبير في الادارة المحلية لفرانس برس بان شريف كان يفترض ان يفتتح مشروع مصعد في منتجع للتزلج في وادي نالتار.

والمروحية التي تحطمت هي واحدة من ثلاث كانت تنقل وفدا من السفراء لتفقد مشاريع في زيارة من ثلاثة ايام الى غيلغيت ـ بالتيستان، حيث كان مقررا ان يلتقي السفراء وشريف.

مجلس الشيوخ يقر قانون حق الكونغرس في مراجعة الاتفاق النووي الإيراني

واشنطن ـ أ.ف.ب: أقر مجلس الشيوخ الأميركي امس الأول بشبه إجماع مشروع قانون يجبر الرئيس باراك أوباما على إحالة اي اتفاق نووي مع إيران الى الكونغرس لمراجعته وحتى رفضه الصيف المقبل في تأكيد لدور البرلمانيين في المراقبة.

ورحب السناتور بوب كوركر رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس بالتصويت، قائلا ان «الأميركيين يريدون ان يتأكد مجلس الشيوخ ومجلس النواب، باسمهم، من إمكان التحقق ومراقبة اي اتفاق نهائي قبل ان يقوم الرئيس بتعليق العقوبات المفروضة على إيران».

وتبنى أعضاء مجلس الشيوخ بأكثرية 98 صوتا مقابل صوت واحد فقط، هو السناتور الجمهوري توم كوتون، مشروع القانون الذي لايزال يتعين إقراره في مجلس النواب والذي يمنح الكونغرس حق النظر في اي اتفاق يتم إبرامه مع طهران.

وتظهر نتيجة التصويت إجماعا لافتا لتأييد مشروع القانون المعروف بكوركر-مينينديز، وذلك بعد ماراثون سياسي استمر أشهرا وانتهى بخسارة البيت الأبيض فقد صوت الديموقراطيون كلهم لصالح مشروع القانون. وسيناقش مجلس النواب النص الأسبوع المقبل علما ان القادة الجمهوريين يؤيدونه.

وقال رئيس مجلس النواب الجمهوري جون باينر «هدفنا هو ان نتمكن من وقف اتفاق سيئ قد يسمح لإيران بحيازة أسلحة نووية».

وأعلن متحدث باسم البيت الأبيض اريك شولتز ان الرئيس الأميركي باراك أوباما يمكن ان يصادق على مشروع القانون «بصيغته الحالية» أي إذا لم يدخل مجلس النواب تعديلات عليه.

وفي البدء عارض أوباما ان تكون للكونغرس كلمة في اتفاق نهائي من المفترض ان يتم التوصل إليه بحلول 30 يونيو بين طهران والقوى الكبرى (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين بالإضافة الى ألمانيا). وستستأنف المفاوضات حول هذا الاتفاق في ڤيينا في 12 الجاري. لكن وبعد الإعلان عن الاتفاق الإطار في سويسرا في الثاني من أبريل، عاد أعضاء الكونغرس الى الإصرار وتدريجيا ايد الحلفاء الديموقراطيون لأوباما هذا الإجراء التشريعي ورضخ البيت الأبيض لنتيجة التصويت. وكان أوباما اعلن في 17 أبريل انه لن يرد القانون كونه «لا يعرقل المفاوضات» مع إيران.

وقانون كوركر ـ مينينديز نسبة الى بوب كوركر والسيناتور الديموقراطي روبرت مينينديز لا يعطي رأيا حول الملف النووي الإيراني بل يقيم آلية تتيح للكونغرس في حال التوصل الى اتفاق نهائي في أواخر يونيو بان يعرقل تطبيقه في حال اعتبره أعضاء الكونغرس غير مناسب.

وسيتعين على أوباما عندها ان ينتظر ان يدرس أعضاء الكونغرس تفاصيل الاتفاق ولن يكون بإمكان السلطة التنفيذية ان ترفع طيلة 30 يوما أيا من العقوبات التي فرضها الكونغرس الأميركي على إيران في العامين الماضيين.

وسيكون أمام الكونغرس 3 خيارات: التصويت على قرار يوافق على رفع العقوبات او التصويت على قرار يعرقل رفعها او عدم القيام بشيء.

وإذا تم حل الخلاف، ستكون أمام أوباما مهلة 12 يوما لاستخدام حقه في الڤيتو الذي سيكون أمام الكونغرس 10 أيام حتى يتغلب عليه من خلال تصويت جديد بغالبية الثلثين.

وحذر مينينديز من ان «تعليق العقوبات ليس مضمونا ولن يكون بمنزلة مكافأة لقاء توقيع على اتفاق».

وعدل الجمهوريون في الوقت الحالي عن التصويت على عقوبات جديدة ضد إيران إذ ليس لديهم الغالبية الكافية لمواجهة أي ڤيتو يفرضه أوباما.